

الأبعاد الإقليمية للحرب بين التحالف الأمريكي الإسرائيلي وإيران

سرحان أفاجان*

ملخص: يتناول هذا البحث الأبعاد الإقليمية للحرب على إيران مع التركيز على منطقة الخليج، ثم يقيم النتائج الإقليمية للصراع، وأخيرًا، يتناول البحث تأثيرات الصراع في الأمن الإقليمي بمرحلة ما بعد الحرب. ويقدم حجتين أساسيتين: الأولى هي أن حرب 28 فبراير 2026 شكّلت نقطة تحوّل مهمّة في بنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. والثانية هي أنه على عكس الافتراضات التقليدية، لم تظهر هذه النقطة التحولية فجأة؛ بل مثلت ذروة التوترات الإقليمية التي كانت تُدار منذ فترة طويلة، والتي بدأ العديد من الدول الإقليمية بالفعل في الاستعداد لها. الكلمات المفتاحية: الحرب الأمريكي/ الإسرائيلي-الإيراني، الشرق الأوسط، الأمن الإقليمي.

* جامعة مرمره،
تركيا.

The Regional Dimensions of the War between the United States, Israel, and Iran

SERHAN AFACAN*

ORCID NO: 0000-0003-2223-2227

serhan.afacan@marmara.edu.tr

ABSTRACT: This article examines the regional dimensions of the war against Iran, focusing on the Gulf region. It then assesses the regional consequences of the conflict and, finally, addresses the impact of the conflict on regional security in the post-war period. The article presents two main arguments. The first is that the war of February 28 marked a significant turning point in the regional security architecture of the Middle East. The second is that, contrary to conventional assumptions, this turning point did not emerge suddenly; rather, it represented the culmination of long-standing regional tensions, for which many regional states had already begun to prepare.

Keywords: U.S./Israel-Iran war, Middle East, Regional Security.

* Marmara
University,
Türkiye.

رئيس، تركية
2026-(2/15)
09 - 22

Received Date: 14 / 05 / 2026 • Accepted Date: 25 / 06 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

مقدمة

يجب فهم الحرب التي اندلعت في 28 فبراير بين التحالف الأمريكي الإسرائيلي وإيران على أنها نتيجة للتوترات الإستراتيجية المتراكمة منذ فترة طويلة، لا على أنها حدث طارئ. فعلى مدى سنوات، شكّل برنامج إيران النووي، وقدراتها المتنامية في مجال الصواريخ الباليستية، وشبكة شركائها غير الحكوميين التي تصفها طهران بـ «محور المقاومة»، أساس تصورات التهديد في واشنطن وتل أبيب. وقد شاطرت دول عديدة في المنطقة واشنطن وتل أبيب هذه المخاوف، وإن تجلت في أشكال مختلفة. أما إيران، فقد فسرت الضغوط الناجمة عن هذين الطرفين على أنها جزء من سياسة تطويق تهدف إلى تقييدها وزعزعة استقرارها.

وحتى وقت قريب، كان من الممكن احتواء هذه التوترات، رغم هشاشتها، إلى حد كبير ضمن حدود الدبلوماسية، وبدأت عملية التفاوض في أبريل 2025، ثم تخلل هذا المسار الممتد صراع دام 12 يوماً في يونيو. وقد أظهرت محادثات واشنطن-طهران التي استؤنفت في 6 فبراير في مسقط، عاصمة عُمان، التي مثّلت استمراراً لعملية التفاوض التي استمرت خمس جولات، أن الطرفين لا يزالان منفتحين على التفاوض. ومع ذلك، انهار هذا المسار التفاوضي مع هجوم الولايات المتحدة و«إسرائيل» على إيران في 28 فبراير.

وعلى عكس الصراع المحدود نسبياً الذي دام 12 يوماً في يونيو 2025، وصلت الحرب الحالية إلى مرحلة أطول أمداً وأشدّ تعقيداً، من شأنها أن تُفضي إلى نتائج أبعد أثراً من الناحية الإستراتيجية. إذ اتسمت الحرب في مرحلتها الأولى بهجمات منسقة بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» استهدفت منظومة القيادة والسيطرة الإيرانية، وقدرات إيران في مجال الصواريخ والطائرات المسيّرة، وأصولها العسكرية الحيوية. وردّت إيران على هذه الهجمات بدفعات من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، كانت مكثفة في البداية، ثم أصبحت أكثر انضباطاً وسيطرة بمرور الوقت.

وما أن اندلعت الحرب حتى تجاوزت حدود الصراع بين هذه الدول الثلاث لتتحول إلى أزمة إقليمية تؤثر في التوازنات الأمنية في الشرق الأوسط. واضطرت الأطراف الإقليمية، ولاسيما دول الخليج والعراق وسورية وتركيا، إلى محاولة منع امتداد الصراع إلى أراضيها من جهة، والتكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد الذي أفرزته الحرب من

جهة أخرى. إن إقدام إيران، في إطار سعيها إلى ردع الولايات المتحدة و«إسرائيل»، على ضرب جيرانها العرب في الخليج، على نحو لم يقتصر على القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في تلك البلدان، وإغلاقها مضيق هرمز، وإعلانها سيادتها الأحادية هناك - كل ذلك أظهر مدى المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها البعد الإقليمي للحرب. وبالإضافة إلى تعرّض الحياة المدنية للتهديد، أصبحت تجارة الطاقة في الخليج، وبشكل عام عدم الاستقرار الذي شهده الخليج العربي - من القضايا المركزية للحرب. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم المخاوف الأمنية لدى دول الخليج المعتمدة على تصدير الطاقة، ودفع دول المنطقة إلى انتهاج سياسة توازن دقيقة بين أطراف الحرب.

ولم تقتصر الحرب على الكشف عن هشاشة النظام الإقليمي الحالي فحسب، بل طرحت أيضاً أسئلة حاسمة بشأن مستقبل توازنات القوى في الشرق الأوسط. إن تحول دول المنطقة إلى أهداف مباشرة في حرب لم تبادر إليها ولم تنخرط فيها رسمياً سيشكل عاملاً حاسماً في هذه التوازنات. ويتمثل العامل الآخر في الموقف الذي ستتخذه دول المنطقة تجاه إيران مستقبلاً، بعد أن دأبت في السابق على إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة بين طهران والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. ولتقييم كيفية تبلور هذا الموقف، من الضروري استقراء مواقف هذه الدول في السابق، وكيفية تعاطيها مع الاستهداف الإيراني لها.

تصاعد التوتر إلى حرب

من المعروف أن التوتر بين الولايات المتحدة وإيران يعود إلى عهد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979. وكانت أولى العتبات الحرجة في هذا المسار هي تعرض السفارة الأمريكية في طهران لهجوم شنه الثوار الإيرانيون في نوفمبر 1979، وما تلاه من قطع العلاقات الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين. وقد أدى قطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع «إسرائيل» مباشرة بعد الثورة إلى تنامي التوتر على محور الولايات المتحدة و«إسرائيل» وإيران. وعلى الرغم من بعض الهجمات والأعمال الإرهابية العلنية منها والمستترة، ظل التوتر فترة طويلة في إطار محدود، إلى أن اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 12 سبتمبر 2003، موقفاً أعربت فيه عن «قلقها» بشأن البرنامج النووي الإيراني، مؤسّسة لظهور ما يُسمى رسمياً بـ«الأزمة النووية الإيرانية»، إذ تحولت هذه التوترات إلى أزمة دولية انخرطت فيها أطراف عديدة، كما ازدادت حدتها. ويُعرَى أحد الأبعاد الأكثر أهمية لهذا التطور إلى المخاوف الأمنية والطموحات الإقليمية والنزعة القومية،

في منطقة غدت أحد مراكز السعي إلى التسليح النووي منذ نصف قرن. وعلى كل حال، غدت القضية النووية منذ عام 2003 العامل الحاسم في علاقات إيران مع الغرب.¹

كانت «إسرائيل» أول دولة في المنطقة تحقق هدفها في حيازة الأسلحة النووية. في سبتمبر 1986، أعلن الفني الإسرائيلي موردخاي فعنونو أن منشأة ديمونة التي كان يعمل بها تنتج كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع عدد كبير من الأسلحة النووية، وأنها تمتلك التكنولوجيا اللازمة لتصنيع أسلحة نووية متطورة وعالية الكفاءة.² بعد إعلان «إسرائيل» في سبتمبر 2007 عن تدمير مفاعل نووي سوري، بقيت إيران الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، بخلاف «إسرائيل»، التي تمتلك القدرة على تطوير أسلحة نووية.³ في هذه المرحلة، تركز النقاش في سياق الأزمة النووية الإيرانية حول القدرات والأهداف الإستراتيجية. بعبارة أخرى، رغم وضوح أن إيران كانت تقوم ببعض الأنشطة النووية، إلا أنه كانت هناك تساؤلات حول ما إذا كانت هذه القدرات كافية لإنتاج أسلحة نووية؟ كان المسؤولون الإيرانيون يؤكدون منذ البداية عن أن الأسلحة النووية لا مكان لها في عقيدة إيران الدفاعية، وأن برنامجها النووي وأنشطتها تقتصر على المجال السلمي فقط. بل إن المرشد الإيراني علي خامنئي أصدر في أكتوبر 2003 فتوى تحظر إنتاج واستخدام أي نوع من أسلحة الدمار الشامل.⁴

وبالفعل، أشار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماعه الذي عقد في 10 نوفمبر 2003 إلى أنه «لا يوجد أي دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي كانت موضوع التحقيق حتى ذلك التاريخ، والتي لم تكن إيران قد أعلنت عنها من قبل، مرتبطة ببرنامج للأسلحة النووية»⁵، وكانت إيران تصدر العديد من التصريحات في هذا الاتجاه قبل هذا القرار وبعده. على سبيل المثال، استخدم المرشد الأعلى للثورة آنذاك علي خامنئي العبارات الآتية في تصريح أدلى به عقب لقاء عقده مع رئيس فنزويلا هوغو تشافيز في 29 نوفمبر 2004:

«يعلم الأمريكيون والقوى الأخرى جيداً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية، لكن هذه القضايا هي جزء من سلسلة ضغوط تهدف إلى إجبار إيران على التخلي عن تكنولوجيتها النووية ومعرفتها المتفوقة؛ وقد طورنا هذه المعرفة والتكنولوجيا داخل بلدنا... إذا تأثرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قراراتها ومواقفها بالولايات المتحدة والدول التي تشاطرها الرأي، فستفقد مصداقيتها الدولية، ولن تكون موثوقة»⁶.

ومع ذلك، كان المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة يصرّ على إنهاء برنامج إيران النووي، أو على الأقل عرقلة تطوره من خلال وضعه تحت الرقابة إذا تعذر إنجاءه. كان العامل الأساسي وراء هذا الإصرار هو السؤال حول الهدف الإستراتيجي الذي يدفع إيران نحو الإصرار على برنامجها النووي. وبشكل عام، لا يهتم في سياق التسلح النووي ما إذا كانت الدول تستخدم أو ستستخدم الطاقة النووية لأغراض هجومية أم دفاعية (ردع). المسألة الأساسية هي مخاطر السباق النووي. كما أن تأثير هذا السباق كأحجار الدومينو يمثل خطرًا منفصلاً. وبالفعل، صنعت روسيا قنابلها لمواجهة القنابل الأمريكية، وصنعت الصين قنابلها لمواجهة القنابل الروسية؛ وصنعت الهند قنابلها لمواجهة القنابل الصينية، وصنعت باكستان قنابلها لمواجهة القنابل الهندية.⁷ أما موقف «إسرائيل» فلم يكن له علاقة بذلك، إذ أنتجت أسلحة نووية بشكل استباقي لردّها على ما حدث. ذلك أن «العرب، أعداء «إسرائيل» التقليديين، لم يمتلكوا قنبلة ذرية أبداً، كما أن «القنابل الإسلامية» المزعومة لباكستان لم تُطوّر إلا بعد سنوات».⁸

ومنذ عام 1979، ومع جعل «إسرائيل» إيران هدفاً لها، كان عامل «الغموض» الذي حافظت عليه إيران دائماً في مشروعها النووي يمثل ردّاً على موقف «إسرائيل» هذا بوجه من الوجوه. كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ركّزت في قرار مجلس المحافظين الحاسم الصادر في 10 نوفمبر 2003 على «نمط الإخفاء في الماضي» فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي؛ أي أن إيران كانت تحرص على إبقاء الانطباع بأنها دولة لا تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية، بيد أنها تمتلك القدرة على إنتاجها؛ أي أنها تقف «على العتبة».

وبالفعل، جاء في الخطاب الذي ألقاه علي خامنئي في حفل افتتاح «المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية» الذي عُقد في طهران في 24-25 أبريل 2001 قوله: «إن الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الهائلة المخزنة في مستودعات النظام الصهيوني ليست لمواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل، بل لفرض سيطرته على العالم الإسلامي، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط».⁹

ورغم وضوح حقيقة أن السباق النووي في الشرق الأوسط قد بدأته «إسرائيل» فإن تصنيف الولايات المتحدة إيران في الغرب على أنها «دولة مارقة» ووضعها، إلى جانب كوريا الشمالية والعراق، بوصفها إحدى دول «محور الشر»، قد رسّخ الاعتقاد بأن برنامج إيران النووي يشكل تهديداً لـ«إسرائيل» والشرق الأوسط والأمن الدولي بشكل عام، بغض النظر عن مسوغاته ومستواه التقني.

سعت إيران، ولاسيما منذ بدء الغزو الأمريكي للعراق في 20 مارس 2003، إلى منع تحول التوتر إلى صراع عسكري. وأجريت اتصالات سرية وعلنية متنوعة بين الأطراف، من بينها الولايات المتحدة، من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة، بيد أنه في الوقت الذي كانت فيه هذه الاتصالات مستمرة، كانت العقوبات الاقتصادية تُفرض على إيران. وانخرطت إيران الدبلوماسية النووية أول مرة في عام 2003 مع الدول الأوروبية لمنع تفاقم الأزمة، ثم انضمت تركيا والبرازيل إلى العملية في عام 2010 في سياق «آلية الضمان». كان انضمام تركيا إلى العملية مهماً من جهة حل القضية وإسباغ صبغة إقليمية على الحل. ومع ذلك، لم تلقَ مبادرة الضمان الثنائية هذه ترحيباً حاراً، ولاسيما في العواصم الأوروبية، إذ عُدَّت تكتيكاً يرمي إلى تحويل الزخم المتزايد نحو فرض عقوبات صارمة من الأمم المتحدة عبر مساعي طهران لإيجاد شركاء تفاوض آخرين.¹⁰

وفي نهاية المطاف، تحولت الأزمة النووية الإيرانية في عام 2013 إلى عملية تفاوض بين إيران ودول مجموعة (1+P5)، التي تتألف من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا. وقد أسفرت هذه العملية عن التوصل إلى اتفاق نووي، أبرم في يوليو 2015 ودخل حيز التنفيذ في يناير 2016، يُعرف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، وبموجب هذا الاتفاق، وافقت إيران على القيود الهيكلية المفروضة على برنامجها النووي، وفي المقابل جرى رفع قرارات العقوبات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي ضد إيران.¹¹ إلا أن هذه العملية انهارت فعلياً عندما انسحب دونالد ترامب من الاتفاق في المراحل المبكرة من ولايته الرئاسية الأولى (2017-2021) (في 8 مايو 2018). وفي الفترة التي تلت ذلك، لم تسفر الاتصالات التي أُجريت لإحياء الاتفاق عن أي نتيجة، كما أن الحرب الروسية-الأوكرانية التي بدأت مع هجوم روسيا على أوكرانيا في فبراير 2022 حولت الأنظار إلى هذه الأزمة.¹²



والنقطة التي تجب الإشارة إليها هنا هي أن حكومات الشرق الأوسط حافظت دائماً على موقفها المبدئي القائل بضرورة حل الأزمة النووية الإيرانية عبر السبل الدبلوماسية. لكن قصر الموضوع في خطة العمل الشاملة المشتركة على الملف النووي واستبعاد برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية وسياساتها الإقليمية كان يُعدّ إشكالية لدى الدول العربية في المنطقة. لذلك، انضمت الدول العربية إلى «إسرائيل» في توجيه انتقادات شديدة للاتفاق النووي، وأدت في النهاية دوراً في انهيار الاتفاق فعلياً.¹³ لكن هدف هذه الدول لم يكن استبدال الحرب بالدبلوماسية، بل التوصل إلى اتفاق يشمل قضايا أكثر شمولاً. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، كان برنامج إيران النووي يشكل خطراً في أربعة مجالات أساسية: التهديد الذي يواجه الاستقرار الإقليمي في الخليج، والصعوبة في التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، وزعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج، والتأثيرات البيئية المباشرة.¹⁴

ويمكن رؤية أحدث مثال على كيفية تعامل دول الخليج، ودول المنطقة الأخرى، بما في ذلك تركيا مع هذه القضية في مواقفها تجاه التطورات على المحور الأمريكي-الإيراني

في العملية التي بدأت مع تولي ترامب منصب الرئاسة للمرة الثانية في يناير 2025. وقد أدى المسار الذي بدأ بإرسال ترامب رسالة إلى علي خامنئي في 7 مارس بدعوة إيران إلى طاولة المفاوضات - إلى جلوس الطرفين إلى طاولة المفاوضات في مسقط، عاصمة عُمان، في 12 أبريل 2025. عندما اجتمعت مواقف ترامب المتسارعة، الذي أراد معالجة قضايا أكثر شمولاً من اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران مع محاولة إيران إطالة أمد العملية، وجدت «إسرائيل»، التي كانت تخطط منذ فترة طويلة لشن هجوم مباشر على إيران، الفرصة التي كانت تبحث عنها. علاوة على ذلك، اتخذ مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 12 يونيو 2025 قراراً ينتقد طهران، ويشير إلى عدم امتثالها لالتزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي. وبعد ساعات من صدور القرار، شنت «إسرائيل» هجوماً على إيران، أدى إلى اندلاع اشتباكات استمرت اثني عشر يوماً.¹⁵

على الرغم من انزعاج دول المنطقة من بعض سياسات إيران، إلا أنها اتخذت موقفاً واضحاً ضد العدوان الإسرائيلي؛ إذ أدان مجلس التعاون الخليجي، في بيان أصدره في 17 يونيو 2025، الهجمات الإسرائيلية، مؤكداً أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية.¹⁶ وإلى جانب جميع دول المنطقة دون استثناء، أكدت تركيا أيضاً على أعلى المستويات موقفها ضد عدوان «إسرائيل» على إيران، وأن لإيران الحق في الدفاع عن نفسها.¹⁷

وفي الفترة التي أعقبت الحرب، عندما عاد الطرفان إلى طاولة المفاوضات في مسقط في 6 فبراير 2026، أدت دول المنطقة بقيادة تركيا دوراً نشطاً في تسهيل العملية الدبلوماسية. لكن عندما لم تسفر المفاوضات عن نتائج، شنت الولايات المتحدة و«إسرائيل» هجوماً على إيران في 28 فبراير، أدى إلى اندلاع حرب جديدة. في هذه الحرب، اختلف نهج إيران تجاه الدول المجاورة وكذلك نظرة دول المنطقة إلى الحرب عما كان عليه الحال في يونيو 2025. والقسم الآتي من البحث يتناول أسباب هذا الوضع.

هل العودة إلى ما قبل 28 فبراير ممكنة؟

لفهم سبب استهداف إيران دول المنطقة في حرب 28 فبراير 2026، وإغلاقها مضيق هرمز، يجب تحديد سبب لجوئها إلى هذه التكتيكات الآن لا في المراحل السابقة من التوتر، على سبيل المثال في يونيو 2025. هناك بعدان لنهج إيران في هذه المسألة: التقليدي والظرفي.

تقليدياً، تنتقد إيران جيرانها العرب في المنطقة وحتى تركيا، لكونهم يستضيفون

قواعد عسكرية أمريكية -أو في حالة تركيا، لكونها عضوًا في حلف الناتو- بزعم أنها تخدم مصالح الولايات المتحدة. وقد وصلت هذه الانتقادات في الماضي، خلال عمليات مختلفة، إلى حد استهدافها. وفي التوترات السابقة أيضًا، وصفت إيران الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بأنه تهديد، لكنها لم تحوّل ذلك إلى صراع مباشر مع جيرانها؛ لأنها لم تكن تواجه أزمة وجودية. من ناحية أخرى، سعت إيران، خاصة بعد غزو الولايات المتحدة للعراق، إلى تبني «إستراتيجية الدفاع المتقدم»؛ لإبقاء التهديد ضد الولايات المتحدة و«إسرائيل» خارج حدودها. وبذلك، حصلت طهران أيضًا على ورقة ردع ضد جيرانها في المنطقة.¹⁸ ومع ذلك، فقد أبطت إيران خطة استهداف الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج جاهزة في كل الأوقات، في حال إخفاق هذه الإستراتيجية في تحقيق النتيجة المرجوة وانتقال الحرب إلى حدودها. وبالفعل، فإن الجروح البليغة التي أصيب بها «محور المقاومة» بعد 7 أكتوبر قد وجهت ضربة قوية لهذه الإستراتيجية الإيرانية. أما العامل الظرفي الذي يحدد موقف إيران فهو أن حرب 28 فبراير التي أعقبت حرب يونيو 2025 تُعدّ من قبل صناع القرار في طهران حربًا وجودية.

بعبارة أخرى، فإن بدء الولايات المتحدة الحرب على إيران بقوة شديدة وقتلها العديد من الشخصيات البارزة، بالإضافة إلى زعيم البلاد علي خامنئي، في الهجمات الأولى - قد عزّز لدى المسؤولين الإيرانيين فكرة أن هذه معركة حياة أو موت، وهو ما أدى إلى إثارة فكرة ضرورة مواجهتها بكل وسيلة ممكنة. وزعمت إيران أن دول المنطقة مسؤولة أيضًا عن هجمات الولايات المتحدة و«إسرائيل». ونتيجة لذلك، استهدفت دول المنطقة بشكل كبير. وقد أظهر تعطل حركة الملاحة خلال الأزمة وارتفاع تكاليف الطاقة والتأمين البحري والنقل، على الرغم من تفعيل ممرات بديلة، هشاشة الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعتمد إلى حد كبير على عدد قليل من نقاط العبور البحرية. وهذا الضعف يمنح دول الخليج قوة تفاوضية متزايدة، لكنه في الوقت نفسه يثقل كاهلها بمسؤوليات ومخاطر استثنائية.¹⁹

ألحقت الهجمات الشديدة التي شنتها إيران أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية لدول الخليج، وعرقلت تصدير النفط والغاز الطبيعي، وأضرّت بسمعتها بوصفها ملاذًا آمنًا، والأهم من ذلك أنها كشفت مدى هشاشتها من الناحية الأمنية. ولا يمكن الاستهانة بالبعد الاقتصادي لهذه القضية. ففي 10 مارس، وهو في المراحل المبكرة من الحرب، انخفض إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية بمقدار 2 إلى 2.5 مليون برميل يوميًا،

بينما انخفض إنتاج الإمارات العربية المتحدة بمقدار 500 ألف إلى 800 ألف برميل يوميًا. بالإضافة إلى ذلك، بلغت خسائر الكويت نصف مليون برميل يوميًا، في حين بلغت خسائر العراق 2.9 مليون برميل.²⁰ كما أشار تحليل نشرته شركة Rystad Energy التي تتخذ من النرويج مقرًا لها في 15 أبريل - إلى أن تكاليف إصلاح وترميم البنية التحتية في منشآت النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى منشآت الصناعة والطاقة ومعالجة المياه، قد تصل إلى 58 مليار دولار بسبب الحرب.²¹ وقد أُكِّد في التقييم أن الوضع الناشئ يمثل منافسة على الوصول إلى المعدات والمقاولين والقدرات اللوجستية، لا على برنامج إعادة بناء. وبناءً على ذلك، فإن من يتحركون مبكرًا سيضمنون الحصول على القدرات ويقصرون المدة، بينما سيواجه الآخرون تأخيرات تتجاوز النطاق المادي للأضرار بكثير؛ أي أن التغلب على هذه الآثار في الخليج سيشكل تحديًا مهمًا بقدر تأثير الحرب نفسها.

ومع ذلك، فإن أهم نتيجة للحرب من وجهة نظر دول الخليج، وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة، هي أنها كشفت عن هشاشة إستراتيجيات الأمن القومي وآليات الدفاع.²² إذ أصبحت نقاط الضعف الأمنية الجسيمة لهذه الدول، التي ركزت لسنوات طويلة على الاستعداد لهجمات إيرانية محتملة، وطورت آلية ردع مكلفة للغاية من خلال الانضمام إلى المظلة الأمنية الأمريكية - واضحة للعيان مع هجمات إيران الانتقامية.²³ بالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى المعضلات الإستراتيجية المهمة التي تواجه دول الخليج هي تزايد الإحساس بالتهديد الإيراني في الوقت نفسه، والشكوك المتزايدة حول فعالية المظلة الأمنية الأمريكية.²⁴ منذ بدء عملية الهدنة بين الولايات المتحدة وإيران في 8 أبريل، يدور النقاش حول كيفية قيام دول الخليج، من جهة، بتضميد جراحها، ومن جهة أخرى، تحديد خريطة طريق للمستقبل تسير على أساسها لسد الثغرات الأمنية متعددة الأبعاد على المدى القصير.

على الرغم من أن الهدنة تبدو هشة، إلا أن الادعاء بأن الأطراف قريبة من التوصل إلى اتفاق يزداد قوة. وفي حالة انتهاء الحرب رسميًا، ستُنقَش أبعادها الإقليمية ونتائجها بشكل أكثر وضوحًا. وعلى أي حال، فإن الآثار المحتملة التي سيخلفها الصراع على الهياكل الأمنية لهذه الدول على المدى الطويل ستكون موضوع نقاش أكثر شمولاً. والأمر المؤكد هو أنه لم يعد من الممكن العودة إلى ما قبل 28 فبراير، وأن الدول ستتخذ مواقفها وفقًا للحقائق التي أنتجها الانهيار الذي حدث. ويتضمن قسم النتائج التالي تقييمات حول ما ينتظر المنطقة في فترة ما بعد الصراع.



خاتمة

عند النظر إلى الصورة كاملة، يتضح أن دول الخليج ودول الشرق الأوسط الأخرى، ومن بينها تركيا، تدير الحرب بهدوء. على الرغم من تأثر تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر، على رأس الدول الأخرى، سلبيًا بالحرب وهجمات إيران الانتقامية بأشكال وأبعاد مختلفة، إلا أنه يبدو أن دول المنطقة تبذل جهودًا لتأمين وقف إطلاق النار وجعله دائمًا بعد 8 أبريل. ومع ذلك، فإن هذه الحرب، من الناحية الأمنية، «تعدّ نذيرًا ببدء تفكك النظام الأمني الدولي، وتوليّ الدول المتوسطة الحجم واللاعبين الإقليميين مزيدًا من المسؤولية، وتغيير جذري في طبيعة الحرب»²⁵. وفي الفترة المقبلة، ستقوم دول المنطقة بمراجعة إستراتيجياتها الأمنية وفقًا لهذه الحقيقة.

إن الحاجة إلى تعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة، بمشاركة جهات فاعلة أخرى مثل باكستان، وتراجع الثقة في الضمانات الأمنية الخارجية، وهشاشة مضيق هرمز، والحاجة إلى طرق تصدير بديلة، ومشروعات الربط الإقليمي - ستكون عوامل حاسمة في

صنع السياسات والعلاقات خلال هذه الفترة. لكن هذا لا يعني أن دول المنطقة ستتحرك بوصفها كتلة واحدة. ففي الواقع، توجد مخاوف أمنية وبنى أمنية مختلفة تمامًا بين دول الخليج العربية، وبشكل عام بين دول المنطقة. ومع ذلك، فحتى لو كان القول بتطور موقف عدائي تجاه إيران في الخليج مبالغًا فيه، فإن موقفًا أكثر حذرًا سيفرض نفسه، وبناءً على ذلك، ستستند العلاقات إلى أساس أكثر تركيزًا على الأمن وأكثر عقلانية.

إن المعادلة الجديدة التي تشكلت ستعزز أهمية المملكة العربية السعودية في الخليج، كما سيكتسب التعاون الأمني الذي بدأ بين هذا البلد وتركيا ومصر زخمًا بشكل مستقل عن الحرب. وبالطبع، فإن الموقف الذي ستتخذه دول المنطقة في هذا الاتجاه في فترة ما بعد الحرب سيتحقق في حال انتهت الحرب عند هذه النقطة ولم تنتقل إلى مرحلة جديدة. وإلا، فإذا عاد الصراع من جديد وأثر على دول المنطقة بشكل أشد، فمن المحتمل أن يتعمق الانقسام أكثر.

الهوامش والمراجع:

1. Vali Nasr, *Iran's Grand Strategy: A Political History*, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2025), p. 231.
2. Bruce Riedel ve Gary Sam, "Managing Nuclear Proliferation in the Middle East", in Richard N. Haass and Martin S. Indyk (eds.), *Restoring The Balance: A Middle East Strategy for the Next President*, (Washington DC, Brookings Institution Press, 2008), p. 95.
3. Riedel ve Gary Sam, *Restoring The Balance: A Middle East Strategy for the Next Presiden*, p. 96.
4. Michael Eisenstadt ve Mehdi Khalaji, "Nuclear Fatwa: Religion and Politics in Iran's Proliferation Strategy", *Policy Focus 115* (Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, September 2011), p. ix.
5. "Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General", International Atomic Agency (IAEA), 10 November 2003.
6. "Venezuela Cumhurbaşkanı ve Beraberindeki Heyetin İslam Devrimi Yüksek Lideri ile Görüşmesi", Khamenei, 29 Kasım 2004. <https://farsi.khamenei.ir/news-content?id=1217>, (Erişim tarihi: 28 Mayıs 2026).
7. Hooshang Amirahmadi, "Nuclear Geopolitics in the Middle East", *Iran in the World: The Nuclear Crisis in Context* (Eds.) Soushiant Zanganehpour ve Wade L. Huntley, Vancouver: Simons Centre for Disarmament and Non-Proliferation Research, A Unit of the Liu Institute for Global Issues, (2008), p. 56.

8. Amirahmadi, “Nuclear Geopolitics in the Middle East”, p. 56.
9. “Bankalar, Kredi Kartı ile Borçlanmayı Önlemektedir”, Khamenei, 24 Nisan 2001. <https://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=3061>. (Erişim tarihi: 28 Mayıs 2026).
10. Mark Fitzpatrick, “Containing the Iranian Nuclear Crisis: The Useful Precedent of a Fuel Swap”, *Perceptions: Journal of International Affairs* 16, Vol: 2 (2011), p. 27-41, p. 35.
11. Anlaşmanın Arapça metni için bkz: <https://docs.un.org/ar/S/2015/544>, (Erişim tarihi: 28 Mayıs 2026).
12. Serhan Afacan, “Trump’ın Nükleer Anlaşmadan Çıkma Kararı Nelere Gebe?”, Anadolu Ajansı, 10 Mayıs 2018.
13. Obama döneminde Arap devletlerinin sürece nasıl dahil olduğuna ilişkin bir tartışma için bkz. Trita Parsi, “The War Zone in Washington”, *Losing an Enemy: Obama, Iran, and the Triumph of Diplomacy*, (New Haven, CT: Yale University Press, 2017), p. 318-351.
14. Seadi Alaslamiy ve Dalal Alsyd, “Nuclear Program of Iran and Its Repercussions on the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries”, *Dirasat: Human and Social Sciences* 49, Vol: 3, (2022), p. 36-38.
15. “NPT Safeguards Agreement with the Islamic Republic of Iran”, UAEA Yönetim Kurulu, 12 Haziran 2025. <https://www.iaea.org/sites/default/files/25/06/gov2025-38.pdf>, (Erişim tarihi: 28 Mayıs 2026).
16. “Cenevre’de Düzenlenen İnsan Hakları Konseyi’nin 59. Oturumunun Açılışında Körfez İşbirliği Konseyi Ülkeleri, İsrail’in İran İslam Cumhuriyeti Topraklarına Yönelik Saldırılarını Kınadı”, Körfez İşbirliği Konseyi, 17 Haziran 2025, <https://www.gcc-sg.org/en/MediaCenter/News/Pages/news2025-6-17-5.aspx>, (Erişim tarihi: 28 Mayıs 2026).
17. Serhan Afacan, “Milli Milli Güvenlik ve Küresel-Bölgesel İstikrar Ekseninde Türkiye’nin Pozisyonu”, İran-İsrail Çatışması: Bölgesel ve Küresel Boyutlar, (İRAM Rapor, Ankara: 2025), p. 61-68.
18. Nasr, Iran’s Grand Strategy, p. 189.
19. “The Iran War and an Emerging Geopolitical Order”, Issue Brief, Middle East Council on Global Affairs, 10 May 2026, https://mecouncil.org/publication/the-iran-war-and-an-emerging-geopolitical-order/?utm_source=chatgpt.com, (Erişim tarihi: 29 Mayıs 2026).
20. “Middle East Countries Cut Daily Oil Output, Bloomberg News Reports”, Reuters, 10 March 2026.
21. “Gulf War Leaves \$58 Billion Repair Bill and a Global Equipment Crunch”, Rystad Energy, 15 Nisan 2026, <https://www.rystadenergy.com/insights/gulf-war-repair-bill-supply-chain-equipment-crunch>, (Erişim tarihi: 29 Mayıs 2026).
22. Askerî ve Jeopolitik Perspektiften ABD/İsrail-İran Savaşı ve Türkiye, (MİA Rapor, Ankara: 2026), p. 36.

23. Askerî ve Jeopolitik Perspektiften ABD/İsrail-İran Savaşı ve Türkiye, p. 37.
24. Muharrem Hilmi Özev, “İran-ABD/İsrail Savaşı ve Körfez Güvenlik Mimarisinin Geleceği”, İRAM, 8 Mart 2026. <https://www.iramcenter.org/iran-abdisrail-savasi-ve-korfez-guvenlik-mimarisinin-gelecegi-2755>, (Erişim tarihi: 29 Mayıs 2026).
25. Askerî ve Jeopolitik Perspektiften ABD/İsrail-İran Savaşı ve Türkiye, p. 61.